الأنباء
الجمعة 30 ديسمبر 2011

المعارضة السورية تدعو لـ"الزحف إلى ساحات الحرية"

المراقبون ينتشرون في إدلب ودرعا وحماة.. ودمشق: مهمتهم "التحقق لا التحقيق"

صورة بثها ناشطون لمتظاهرين يحاولون الوصول إلى ساحة هنانو في ادلب تزامنا مع وصول المراقبين

عواصم - وكالات: وسع المراقبون العرب انتشارهم في المحافظات السورية المضطربة كإدلب وحماة ودرعا، بينما تتزايد حدة الانقسام في مجلس الأمن بين روسيا والدول الغربية حول مشروع القرار الروسي لحل الأزمة. تزامن ذلك مع استمرار خروج المظاهرات لاسيما في المواقع المتوقع زيارتها من قبل اللجنة العربية، الأمر الذي أدى الى سقوط القتلى والجرحى واستمرار عمليات الاعتقال.

في غضون ذلك، صرح الناطق باسم وزارة الخارجية السورية جهاد المقدسي بأن بلاده لا تود أن تقرأ أكثر من اللازم في مهمة بعثة مراقبي الجامعة العربية الى دمشق، وقال إن «سورية تتمنى لهم النجاح وملتزمة بما جاء في بروتوكول الجامعة وتسهل عمل المراقبين، وهي مهمة تحقق وليس تحقيقا».

وأكد مقدسي في تصريحات له نشرها أمس موقع «شام برس» السوري الالكتروني أن النزاع ليس بين سورية والجامعة العربية.. وقال «هناك أزمة في سورية التي تعاني من إمكانية تدويل ازمتها»، مشيرا في هذا الصدد الى أن بروتوكول الجامعة العربية الذي وقعته سورية هو إجرائي الطابع وليس حلا للأزمة.

في هذه الأثناء، صرح السفير عدنان عيسى الخضير رئيس غرفة العمليات الخاصة بعمل بعثة مراقبي الجامعة العربية الى سورية الأمين العام المساعد للشؤون المالية والإدارية لدى الجامعة العربية، بأن البعثة تواصل عملها في المناطق السورية برئاسة الفريق أول محمد احمد مصطفى الدابي وتوافي الجامعة العربية بتقاريرها بشكل دوري، مشيرا الى أن البعثة تحركت امس الى عدد آخر من المحافظات السورية وهي درعا وادلب وريف دمشق بالاضافة الى حمص التي تمت زيارتها.

الانقسام في مجلس الأمن مستمر بين موسكو والدول الغربية حول مشروع القرار الروسي

وقال الخضير - في تصريحات للصحافيين بالجامعة امس - ان الجامعة العربية زودت البعثة في سورية بكل وسائل الرصد والتوثيق من حيث كاميرات التصوير الفوتوغرافي والڤيديو وكافة وسائل الاتصال والتنقل، حيث زودت قطر البعثة بـ 10 سيارات عسكرية، كما زود العراق أيضا البعثة بـ 10 سيارات ووعد بالاسهام بـ 20 سيارة أخرى قريبا، بالاضافة الى 5 سيارات من كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي ستقدمها للبعثة في وقت لاحق.

وفيما يخص التطمينات التي يتحدث عنها الفريق اول مصطفى الدابي ووصفها من قبل المعارضة السورية بأنها تتعارض مع الواقع، أوضح السفير الخضير: ان الفريق الدابي يتحدث في تصريحاته عن عملية تسهيل الامور والتزام الحكومة السورية تجاه البعثة و ليس ما يجري على الارض لأن ذلك يتم تضمينه في تقارير البعثة التي ترسل بشكل دوري للجامعة العربية.

وفيما يخص البعثات اللاحقة التي ستتوجه الى سورية خلال الايام المقبلة، قال الخضير ان هناك 28 مراقبا عربيا قد لحقوا بوفد البعثة الذي سافر خلال اليومين الماضيين، كما أنه يجري الاستعداد لارسال وفد آخر من المراقبين يصل عددهم الى أكثر من 40 مراقبا من دول مجلس التعاون الخليجي والعراق والذين سيتلقون تعليماتهم من رئيس البعثة في سورية.

تصريحات الخضير جاءت عقب لقاء الامين العام للجامعة العربية د.نبيل العربي برئيس المجلس الوطني السوري المعارض برهان غليون الذي طالب البعثة بالتأكد من تطبيق النظام السوري بنود خطة العمل العربية وأولها وقف اطلاق النار واطلاق سراح المعتقلين وسحب جميع الآليات العسكرية من الشوارع والا تقتصر مهمتها على المراقبة فقط.

وقال غليون، عقب لقائه امس الخميس الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي، إن المعارضة مازالت ترى دورا للعالم العربي في حل الأزمة.

وأضاف ان العربي أبلغه بأن دور البعثة سيتحسن خلال الايام القليلة القادمة وانها لن تترك المدن السورية حتى يتم تطبيق خطة العمل العربية، مبديا أمله في نجاح عمل البعثة.

وأكد ضرورة وقف القتل واطلاق النار والعنف وسحب جميع الآليات العسكرية واطلاق صراح المعتقلين، مشيرا الى ان النظام السوري مازال يحتجز 100 الف معتقل حتى الآن وأن عددا اخر منهم يتم إخراجه من السجون ويوضع في ثكنات عسكرية وحاويات في سفن بعرض البحر في طرطوس وقسما منهم في الفرقة الثالثة وأن قسما محتجز ايضا في الفرقة 138من اجل اخفاء وجودهم.

ميدانيا، وفيما دعت صفحات المعارضة على الانترنت الى الخروج في تظاهرات حاشدة اليوم تحت شعار «جمعة الزحف إلى ساحات الحرية» من استطاع إليها سبيلا، بالتزامن مع وجود المراقبين العرب على الأراضي السورية، صرح ناشطون بأن 30 شخصا على الأقل لقوا حتفهم امس برصاص الأمن السوري في عدة مناطق، بينهم 5 في ريف دمشق بالتزامن مع وصول المراقبين العرب. بحسب ما قاله ناشط سوري مقيم في لبنان لوكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ).

وكان المرصد السوري لحقوق الإنسان أفاد في بيان له بأن أكثر من 20 متظاهرا أصيبوا جراء إطلاق الرصاص من قبل قوات الأمن السورية وأن الكثير من المصابين في حالة حرجة.

وأوضح المرصد أن قوات الأمن أطلقت النار على عشرات الآلاف من المتظاهرين المحتشدين في ساحة الجامع الكبير بمدينة دوما بالتزامن مع وصول لجنة المراقبين العرب إلى مبنى بلدية دوما ، كما سمع صوت إطلاق رصاص كثيف في حي الحجارية.

وأضاف المرصد أن خمسة قتلى سقطوا في ريف دمشق بينهم اثنان في مدينة دوما متأثرين بجراح أصيبا بها قبل أيام وشهيدان بمدينة عربين بإطلاق رصاص امس وشهيد بمدينة الكسوة بإطلاق رصاص امس ايضا.

وقال الناشط إن خمسة آخرين قتلوا في حمص فيما قتل خمسة آخرون في حماة.

وذكر المرصد أن شخصين قتلا في معرة النعمان بمحافظة إدلب إثر إطلاق الرصاص عليهما قرب حاجز صالة اللجين.

دوليا زادت حدة الانقسام بين روسيا والدول الغربية الاعضاء بمجلس الامن حول مشروع قرار مقترح بشأن الازمة السورية.

واتسع الخلاف بين الجانبين على خلفية اقتراح ادراج عناصر جديدة على مشروع القرار الروسي تتضمن فرض عقوبات وذلك لتعكس تشدد موقف النظام السوري وتدهور الوضع في البلاد.

ويقترح مشروع القرار الذي ادخلت المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا والبرتغال والولايات المتحدة تعديلات عليه فرض حظر على السفر وتجميد اصول 19 مسؤولا سوريا بالاضافة الى تجميد اصول للحكومة تتضمن اصولا لمصرف سورية المركزي والمصرف التجاري السوري.

كما يقترح المشروع المعدل فرض حظر جوي على السفر من سورية واليها وحظر المعاملات التجارية الحكومية مع البلاد باستثناء السلع الاستراتيجية التي تؤثر على الشعب السوري.

وتشهد تلك المقترحات خلافا بين الدول الغربية من ناحية وروسيا حليف دمشق من ناحية اخرى.

ويسقط مشروع القرار امكانية فرض حظر على تصدير السلاح الى سورية ولكنه يعرب عن اعتزامه تبني «اجراءات مستهدفة اخرى تتضمن عقوبات» في ضوء عدم تفعيل سورية خطة عمل الجامعة العربية بشكل كامل.

كما يدين بشدة «الانتهاكات المستمرة والمنهجية واسعة النطاق لحقوق الانسان والحقوق الاساسية واستخدام القوة ضد المدنيين من جانب السلطات السورية».

ويدعو المشروع السكرتير العام للامم المتحدة بان كي مون الى «تشكيل لجنة تحقيق دولية سريعا» حتى تحقق بشكل فوري في التقارير المتعلقة بانتهاك القانون الانساني الدولي وقانون حقوق الانسان في سورية «من جانب جميع الاطراف» التي يطالبها بالتعاون بشكل كامل مع تلك اللجنة.

كما يعلن «الدعم الكامل» لتفعيل خطة عمل الجامعة العربية و«برنامجها للعقوبات» ويطالب الحكومة السورية وجميع جماعات المعارضة بالتعاون بنوايا حسنة مع الجامعة لحل الازمة بالطرق السلمية.

ويستمر مشروع القرار في مطالبة «كافة الاطراف في سورية بوقف أي اعمال عنف على الفور بصرف النظر عن مصدرها» في اطار مبادرة الجامعة العربية كما يدعو «كافة الاطراف الى رفض التطرف».

ويدعو الحكومة السورية الى اطلاق سراح كافة المعتقلين تعسفيا على الفور واتاحة امكانية وصول المراقبين الدوليين المستقلين لكافة اماكن الاعتقال.

وقالت الدول الغربية في الجزء الافتتاحي من مشروع القرار انه «لا يوجد في هذا القرار أي شيء يلزم الدول باتخاذ اجراءات او تحرك يتجاوز نطاق القرار ومنها استخدام القوة او التهديد (باستخدام) القوة» وذلك في محاولة من جانبها لتبديد مخاوف روسيا تجاهه.

وقال ديبلوماسيون ان كلا الطرفين متمسكان بمواقفهما معربين عن تشككهم في اجراء تصويت على مشروع القرار في الوقت الحالي في ظل زيادة حدة الانقسام بين الجانبين.

من جهتها اشادت الصين الخميس بالمهمة «الموضوعية» التي تقوم بها بعثة مراقبي الجامعة العربية في سورية، متخذة موقفا مناقضا للولايات المتحدة وفرنسا اللتين شككتا في امكانية ان يتمكن المراقبون من اداء مهمتهم بسبب قلة الوقت او القيود على حرية التنقل.

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الصينية ان «الصين ترحب بالتحقيقات الموضوعية لمراقبي الجامعة العربية في سورية».

رئيس المراقبين في سورية: الحكومة السورية لم تمنعنا من دخول أي موقع

القاهرة - د.ب.أ: نفى رئيس بعثة المراقبين العرب في سورية الفريق أول ركن محمد أحمد مصطفى الدابي ما تردد عن منع الحكومة السورية المراقبين من زيارة مناطق أو عرقلة زيارتهم مناطق أخرى في حمص. وقال الدابي في تصريح لصحيفة «الحياة» اللندنية نشرته امس: «إطلاقا لم تمنعنا الحكومة السورية من دخول أي موقع، بل كانوا يرافقوننا إلى منطقة معينة (قبل دخول المناطق) ويقولون لنا اذهبوا، ونحن نذهب إلى مناطق فيها معارضة مسلحة، وندخل إلى قلب تلك المناطق ووسط الناس، وأية منطقة رغبنا في دخولها دخلناها ووجدنا ترحيبا». وعما تردد أمس الأول في شأن اعتقال أربعة مراقبين في حمص، قال إن مجموعة من المراقبين كانت تؤدي عملها بصورة ممتازة في حي باب السباع في حمص وحدث إطلاق نار في الشارع ما دفع بعثة المراقبين (خمسة أشخاص) إلى دخول مبنى مجاور. وسئل عن المسؤول عن إطلاق النار فقال إن «حمص فيها الكثير من التقاطعات، وهذا يدعي وآخر يطلق ادعاء آخر، ما يجعل المرء يشكك في الادعاء لكن لا تحديد قاطعا في شأن مصدر النار». وأضاف: «بعد لجوء أفراد بعثة المراقبين إلى المبنى ذهبنا إليهم وأخرجناهم ورجعنا لموقعنا سالمين، ولم يعتقل أحد ولم يهرب أحد». وعن سبب عدم زيارة بعثة المراقبين أمس مواقع في حمص، قال: «هناك مناطق سخونتها أقل وسيتعامل معها مراقبون موجودون في حمص حاليا خلال الأيام المقبلة، وحرصنا في اليومين الماضين على زيارة (مراقبة) مناطق ساخنة».

الجامعة تخصص بريداً إلكترونياً لتلقي شكاوى الإعلاميين المتجهين إلى سورية

القاهرة - د.ب.أ: خصصت جامعة الدول العربية بريدا الكترونيا لتلقي شكاوى الإعلاميين في حالة عدم السماح لهم بدخول سورية والعمل بحرية بداخلها. وأعلنت الجامعة العربية ان هذه الخطوة تأتي في اطار تنفيذ خطة العمل العربية والبروتوكول الموقع بين الجامعة العربية والجمهورية العربية السورية في 19 ديسمبر 2011. وأشارت الى ان البريد الالكتروني هو «ميديا دوت سيريا آت لاس دوت اينت» وقالت الجامعة «يرجى مراعاة ان تكون المعلومات (متعلقة) بمدى تجاوب الحكومة السورية في منح رخص الاعتماد لوسائل الإعلام العربية والدولية، وفتح المجال أمامها للتنقل بحرية في جميع أنحاء سورية وعدم التعرض لها».

تفكيك ثلاث عبوات ناسفة واستهداف مدير كلية الهندسة في حمص

ذكرت مصادر مطلعة ان عناصر الهندسة في القوات السورية «فككت ثلاث عبوات ناسفة زرعتها مجموعة ارهابية مسلحة في حي بستان الديوان بمدينة حمص من دون وقوع اي اصابات او اضرار».

وقالت المصادر ان العبوات الناسفة مصنعة يدويا ومعدة للتفجير عن بعد وذات زنات مختلفة، مشيرة الى ان الموقع الذي كانت مزروعة فيه العبوات يشهد كثافة سكانية.

في سياق آخر، قالت وكالة الأنباء السورية (سانا) ان «مجموعة إرهابية مسلحة» في حمص استهدفت العميد عبدالكريم الديري مدير كلية الهندسة الميدانية في منطقة المشرفة بحمص.

وأضافت أن المجموعة فتحت النار على العميد ومرافقيه أثناء توجهه إلى العمل ما أدى إلى إصابته بجروح.

كما أعلنت استهداف مجموعة أخرى سيارة ما أدى إلى استشهاد مساعد أول وجرح عنصر آخر على أحد الطرق بحمص.

وقالت الوكالة إن «مجموعة إرهابية مسلحة اقدمت على الاستيلاء على سيارة مراسل التلفزيون بحمص وكذلك سيارة مدير التموين وسيارتين تابعتين لمديرية الزراعة».

من جانب آخر، ضبطت الجهات المختصة كمية جديدة من الأسلحة شملت قناصة وبنادق روسية وطلقات خارقة حارقة وقنابل هجومية ودفاعية وعبوة ناسفة يدوية الصنع إضافة إلى مصادرة كمية من المدخرات. بحسب الوكالة.

● دمشق - هدى العبود

مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة يتهم أطرافاً لم يسمها بمحاولة تأجيج المشكلة في سورية

موسكو - يو.بي.آي: اتهم مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة فيتالي تشوركين بعض الأطراف التي لم يسمها بمحاولة تأجيج المشكلة في سورية وأشار الى وجود إحباط في المنظمة الدولية بسبب العجز عن اتخاذ أي قرار بشأن القضية الفلسطينية.

وقال تشوركين في مقابلة مع قناة «روسيا اليوم» انه فيما يتعلق بالملف السوري فإن مسودة القرار الذي قدمته روسيا منذ أسبوعين إلى مجلس الأمن الدولي تعمل على دفع العملية السياسية وتشجيع مهمة بعثة مراقبي الجامعة العربية التي تعمل الآن في سورية. لكنه أضاف «ما نشهده هو ان البعض يحاول تأجيج المشكلة وعادة عندما توجد أزمة تطفو إلى السطح جميع عناصر التطرف والإرهاب وعلى سبيل المثال منذ أيام وقع عمل إرهابي مروع في دمشق سبقه بيوم تصريح وزير الدفاع اللبناني الذي قال إن مجموعة تابعة للقاعدة تحركت نحو سورية من لبنان لذلك أنا لا افاجأ إذا وجدت عناصر إرهابية من ليبيا أو من أماكن أخرى طريقها إلى سورية لتأجيج المشكلات وخلق نوع من النزاع الطائفي والإثني وهذا ما يهدف إليه الإرهابيون».

وأضاف «نحن نؤمن بأن دور المجتمع الدولي في حالة وجود أزمات في بلد ما مثل ما يواجهنا في سورية يكمن في مساعدة شعب ذلك البلد لإيجاد حل سلمي للأزمة وهذا هو خط روسيا وهذا هو مبدأ عملنا في مجلس الأمن الدولي».

من جهة أخرى قال تشوركين ان هناك عددا من أعضاء مجلس الأمن يشعرون بالإحباط بسبب العجز عن اتخاذ أي قرار لإيجاد حل للقضية الفلسطينية.

وأضاف «هناك قدر من الإحباط لدى عدد من أعضاء مجلس الأمن الدولي لكون المجلس عاجزا عن عمل أي شيء فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، كما ان عددا من أعضاء المجلس وأنا هنا لا أتكلم عن الوفد الروسي يشددون على ضرورة اتخاذ قرار في مجلس الأمن لدعم ثوابت القضية الفلسطينية ونحن حاولنا أن نتخذ قرارا ضد المستوطنات لكن جوبهت محاولتنا بـ «فيتو» أميركي وهذا ما خلق حالة كبيرة من الإحباط».

وتطرق تشوركين إلى الشأن الليبي وقال ان وفد روسيا وبعض الوفود الرسمية في مجلس الأمن الدولي تريد توضيحا بشأن الضحايا المدنيين جراء قصف الناتو في ليبيا.

وتابع قائلا «القرار لم يرفض بعد لكن بعض وفود مجلس الأمن ومن ضمنها الوفد الروسي تريد إيضاحا بشأن الضحايا المدنيين نتيجة القصف الذي شنته قوات الناتو في ليبيا، لأنه قبل أشهر سمعنا من الناتو انه ليس هناك مجال للحديث عن وقوع أي ضحايا في صفوف المدنيين وبعد ذلك في الشهر الجاري كان لدينا تحقيق استقصائي نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» وتحدثت فيه عن عشرات الضحايا المدنيين وهذا دافع إضافي بالنسبة إلينا للمضي قدما في التحقيق».

وفي الموضوع الإيراني حذر تشوركون من تصعيد المواجهة بين الغرب وإيران، معتبرا ان ذلك خطر كبير قد يؤدي إلى تقويض الاستقرار في المنطقة في العام المقبل. وأعرب عن اعتقاده بأن موسكو تؤمن بالحلول السلمية وبقدرة طهران على بدء محادثات بشأن النقاط الغامضة في برنامجها النووي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ضمن المفاوضات السداسية.

خريف الغضب الأوروبي في ثوب عربي.. ومقصلة اليورو تحكم قبضتها على قادتها

القاهرة - أ.ش.أ: استلهم الشباب الأوروبي طريقة الاحتجاجات العربية التي اعتمدت على شبكات التواصل الاجتماعي، فتطور ربيع الثورات العربية إلى خريف غضب وصل إلى أوروبا، وكانت أزمة الديون الأوروبية الحالية، التي تعد أكبر أزمة تمر بها القارة منذ الحرب العالمية الثانية، القشة التي قسمت ظهر البعير.

ووسط مظاهرات الاحتجاج التي اجتاحت أوروبا، شهد العالم خلال عام 2011 بداية فعلية لسقوط مروع وفشل لافت لسياسات الحكومات الغربية التي تقود الاقتصاد العالمي في مسيرته وتحت شعار «يا شعوب العالم انهضوا.. انزل إلى الشارع واصنع عالما جديدا» خرج الآلاف في مسيرات احتجاجية ضد تردي الأوضاع الاقتصادية في أكثر من 82 دولة على مستوى العالم ومن بينها دول القارة الأوروبية.

ووصلت تداعيات الأزمة المالية التي واجهت اليونان وهددتها بالإفلاس إلى إيطاليا وعدد من دول الاتحاد الأوروبي في ظل الترابط الاقتصادي بين دول أوروبا، وتسببت أزمة اليورو في الإطاحة باثنين من أقدم رؤساء الوزراء الأوروبيين وهم رئيس الوزراء اليوناني جورج باندريو والإيطالي سيلفيو برليسكوني.

واندلعت الشرارة من العاصمة اليونانية أثينا عندما احتشد ما يقرب من 100 ألف يوناني في (ميدان سينتاجما) الشهير بوسط العاصمة، منددين بالساسة الذين يحكمون البلاد، وصب المحتجون غضبهم على صندوق النقد الدولي وما يطالب به من مزيد من إجراءات التقشف.

وفي إيطاليا.. جاء سحب الثقة من حكومة رئيس الوزراء سيلفيو برليسكوني اعتراضا على سياسات التقشف الاقتصادية التي انتهجتها حكومته حيث تظاهر عشرات الآلاف من الإيطاليين، منددين بتلك السياسة فأسدل الستار على واحد من أقدم رؤساء الوزراء في إيطاليا.

وحاول رئيس الوزراء الإيطالي الجديد ماريو مونتي احتواء الأزمة بسرعة وقرر تشكيل حكومة تكنوقراط وتولى بنفسه حقيبة وزارة المالية، مستحدثا وزارة «سوبر» للنمو تضم حقائب التنمية الاقتصادية والبنية التحتية والبيئة بهدف التركيز على المبادرات المنسقة للنمو الاقتصادي.

وفي اسبانيا، تجمع المئات من الشباب احتجاجا على ظروف المعيشة المتردية والبطالة ورفض سياسة التقشف المعتمدة من قبل البنوك والقضاء على الفساد والحد من الامتيازات السياسية وإصلاح النظام السياسي الذي يحصر المنافسة بين اليمين واليسار فقط، وباتت تلك الحركة تعرف باسم «حركة 15 مايو».

وتعهد عشرات الآلاف من المتظاهرين في ميدان الشمس «بورتاديل سول» الشهير بالعاصمة مدريد بمواصلة احتجاجاتهم والحفاظ على خيمهم المنصوبة في الميدان دون تحديد موعد لإنهائها احتجاجا على أسلوب الحكومة في التعامل مع الأزمة الاقتصادية وإجراءات التقشف التي اتخذتها قبل الانتخابات المحلية والإقليمية التي جرت في 22 من شهر مايو الماضي، فضلا عن ارتفاع الفساد السياسي في البلاد ومعدل البطالة الذي يعد من أعلى المعدلات في دول العالم الصناعية.

وشهدت ساحة ميدان الباستيل بوسط باريس احتشاد مئات من المتظاهرين الفرنسيين احتجاجا على تدني مستوى المعيشة وسياسة الدولة الرأسمالية وزيادة قضايا الفساد المالي، فضلا عن ظاهرة الانحرافات غير الأخلاقية التي تصيب رموز السياسة من قوى اليمين الحاكم أو اليسار المعارض. ومع اتساع دوائر الاحتجاجات في الدول الأوروبية سيطرت أزمة اليورو على اهتمامات الساسة الأوروبيين، وكان الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أهم الفاعلين من أجل اتخاذ التدابير الضرورية لإنقاذ منطقة اليورو، فعقد القادة الأوروبيون، الذين يواجهون ضغوطا عالمية لمواجهة أزمة الديون، قمة في العاصمة البلجيكية بروكسل لمناقشة تداعيات الأزمة والاتفاق على إعادة هيكلة الديون والمساهمة في صندوق الإنقاذ الأوروبي لتفادي مثل هذه الأزمات في دول أخرى.

وفي أكتوبر الماضي، اجتمع وزراء مالية الدول الغنية والناشئة العشرين الكبرى في العاصمة البلجيكية بروكسل مرة أخرى للتحضير لقمة «كان»، ووعد الأوروبيون خلال قمة بروكسل بإيجاد حلول لأزمة الديون، وشكل هذا الاجتماع فرصة لدول مجموعة العشرين الأخرى القلقة على النمو العالمي لدرس مواقف الأوروبيين بشأن ملفات الساعة الأكثر إلحاحا.

وخيمت الأزمة اليونانية على قمة مجموعة العشرين التي عقدت في نوفمبر الماضي بمدينة كان الفرنسية وكرست جهودها لعودة الثقة لمنطقة اليورو بفضل الخطة التي تم التوصل إليها سابقا في بروكسل، وأقرت مجموعة دول العشرين التقدم الذي أحرزه الأوروبيون في حل أزمة مديوناتهم إلا أنهم حضوا أوروبا على الوفاء بتعهداتها وسط مخاوف من تراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي، واكتفت المجموعة في بيانها الختامي بالالتزام بتزويد صندوق النقد الدولي بموارد مماثلة.

واستضافت فرنسا قمة الثماني الصناعية في مدينة دوفيل بمشاركة 18 دولة وحكومة في مايو الماضي، وكان الربيع العربي ضيف هذه القمة، حيث ناقشت مجموعة من القضايا المهمة وفي مقدمتها القضايا الاقتصادية وقضايا المناخ والانبعاث الحراري وكيفية التوصل لتخفيض الغازات الضارة بالبيئة من خلال خطة إستراتيجية من 2011 إلى 2020 بالإضافة إلى أزمة الغذاء العالمي.

وأصدرت تلك القمة إعلانا خاصا بالشراكة بين مجموعة الثماني «جي 8» وكل من مصر وتونس من حيث كيفية دعمهما من خلال برامج تعاون ثنائية مع الاتحاد الأوروبي الذي يخصص ثلثي مساعدات دول الجوار لدول الجنوب والثلث فقط لدول الشرق الأوسط، ومن هنا كانت هناك حاجة ماسة وملحة لتغيير أسلوب تقديم المساعدات الأوروبية بما يتناسب مع الواقع الجديد الذي تعيشه المنطقة.

وسممت «حرب الخيار» العلاقات الاسبانية - الألمانية ببكتيريا «الإيكولاي»، وسابق علماء أوروبا الزمن بحثا عن مصدر العدوى بهذه البكتيريا القاتلة التي هاجمت بشراسة مئات الأشخاص في 12 دولة أوروبية وأدت إلى وفاة العديد منهم، معظمهم في ألمانيا، وكان أغلب المصابين الأوروبيين بالمرض قد سافروا إلى مناطق مختلفة من ألمانيا.

وأشارت أصابع الاتهام في بداية الأمر إلى أن مصدر العدوى بالبكتيريا هو الخيار المستورد من ألمانيا مما أدى بالمفوضية الأوروبية إلى التحذير من تناول الخضراوات الاسبانية، الأمر الذي ألحق أضرارا خطيرة بالقطاع الزراعي في اسبانيا وتسبب في خسائر اقتصادية، وانتهى الأمر بأزمة سياسية بين اسبانيا وألمانيا.

وفي ألمانيا، قام الآلاف بالاحتجاج ضد سلطة الأسواق المالية أسوة بحركة الاحتجاج الأميركية التي حملت اسم «احتلوا وول ستريت»، والتي تنتقد النظام المالي العالمي وعالم البنوك.

وفي مفاجأة غير متوقعة انتصر حزب «القراصنة الفتي» في انتخابات ولاية برلين الألمانية، حيث حصل على نحو 9٪ من الأصوات ليدخل بشكل غير متوقع إلى برلمان الولاية.

كما شهد عام 2011 رفضا شعبيا ألمانيا للوقود الحيوي الذي لم يلق عقب إدخاله إلى الأسواق إقبالا من المستهلكين، ولا يبدو أن هناك من يريده بسبب الخوف على محركات السيارات حيث رفض العديد من مستخدمي السيارات تزويد محركاتهم بالوقود الحيوي، فيما لايزال الساسة متمسكين به.

وفي ضوء الكارثة النووية التي شهدتها اليابان وبعد 25 عاما من ذكرى كارثة «تشرنوبل» المأساوية، قرر البرلمان الألماني في يونيو إغلاق جميع المفاعلات النووية في ألمانيا بحلول عام 2022، وذلك استجابة لطلب المعارضة بإغلاق جميع محطات الطاقة النووية في ألمانيا.

ورغم ذلك شكلت الطاقة النووية موضوعا مثيرا للجدل في ألمانيا خلال عام 2011 ولم يعد الهدوء للبلاد حتى بعد اتخاذ القرار بإغلاق المفاعلات النووية، حيث شهدت البلاد احتجاجات واسعة مناهضة للطاقة النووية في نهاية نوفمبر اعتراضا على نقل النفايات النووية عالية الإشعاع من محطة إعادة المعالجة الفرنسية «لاهاج» لدفنها في مدينة جورليبين، واحتشد الآلاف أمام القطار الذي يحمل النفايات النووية احتجاجا على دفنها في الأراضي الألمانية.